### بمساهمة من القطاع غير النفط والغاز

# «غلوبل»: نمو الناتج المحلي القطري بواقع 6.6 في المئة عام 2012

■ تطوير البنية التحتية المرتبطة بكأس العالم 2022 بقيمة 200 مليار دولار

■ قطاع النفط والغاز ساهم في إجمالي الناتج المحلي العام بواقع 42.6 في المئة

نمو الناتج المحلي القطري

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» منذ عام 2011 استطاعت قطر انجاز خطتها الاستثمارية بنجاح بقصد تسويق احتياطي الغاز الطبيعي لديها، الذي يمثل ثالث أكبر احتياطي في العالم بواقع 25 طن متر مكعب أو 13.0 في المئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وقد أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد القطري إلى الضعف تقريباً خلال السنوات الأربع الماضية ليصل إلى 192.3 مليار دولار أمريكي في عام 2011. ومن المتوقع ان يستقر معدل النمو عند 5.2 في المئة في عام 2013 «وبواقع 6.6 في المئة في عام 2012» بعدما سجل نموا رقميا مضاعفا من 2006 إلى 2011. كما من المتوقع ان يصبح القطاع غير النفط والغاز، والذي تشير التقديرات إلى نموه بواقع 9.9 في المئة في عام 2012، المحرك الأساس للاقتصاد القطري في المستقبل.

الاقتصاد في المستقبل

وتابع التقرير ساهم قطاع النفط والغاز مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي العام بواقع 42.6 في المئة في عام 2012. وقد تضاعف إنتاج الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة من 2009 إلى 2011 ليصل إلى 74.8 مليون طن. ومع توقع حدوث زيادة إضافية بواقع 3.9 في المئة في عام 2012، فإنه من المتوقع أن يستقر إنتاج الغاز الطبيعي المسال بواقع 77.0 مليون طن حتى 2017.

أما إنتاج النفط الخام، فبعد الزيادة الطفيفة المتوقعة في عام 2012 بواقع 0.5 في المئة، من المتوقع أن يستمر في التراجع بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.7 في المئة ليصل إلى 559 الف برميل يومياً في عام 2017. وقد أصدرت قطر قراراً يقرض تلقائيا لتوقيف «او تعليق» إنشاء مشاريع هيدروكربونات جديدة حتى 2015 بهدف تقييم استدامة الإنتاج المتزايد ولإجراء دراسة شاملة لحقل الشمال لديها.

ومع ذلك، تضاءلت أهمية قطاع النفط والغاز مؤخراً، حيث دخلت في حيز التنفيذ جهود الحكومة الرامية إلى تنوع الاقتصاد بعيداً عن اعتمادها على المواد الهيدروكربونية. وقد زادت حصة القطاع غير النفط والغاز في الاقتصاد الكلي إلى 57.4 في المئة في عام 2012 من 40.7 في المئة في عام 2011. كما أن التركيز على قطاع التصنيع، وتحديداً تصنيع البتروكيماويات وبدء بتنفيذ مشروعات البنية التحتية تحضيراً لاستضافة كأس العالم 2022، من شأنه أن يحرك التنوع الاقتصادي ونمو القطاع غير النفطي.

تطوير البنية التحتية

وأشار التقرير تعتزم قطر استثمار 200 مليار دولار أمريكي على مدار العشر سنوات القادمة باعتبارها جزءً من تحضيراتها لاستضافة كاس العالم فيفا 2022، حيث يُصرف جزء كبير «بمبلغ 140 مليار دولار أمريكي» في السنوات الخمس الأولى على المشروعات مثل المطار والميناء البحري ونظام السكك الحديدية والمترو الجديد. ومن المتوقع إنجاز هذه المشروعات باستثمارات إضافية من شركة قطر للبترول «50 مليار دولار أمريكي» وغيرها من الشركات العامة والخاصة «100 مليار دولار أمريكي». كما تنوي الحكومة القطرية زيادة الإنفاق على الإدارة العامة والرعاية الصحية والتعليم باعتبار ذلك جزءاً من ميزانيتها الجديدة للعام 2013 – 2014، بما في ذلك زيادة إنفاق رأس المال بواقع 21 في المئة وزيادة الإنفاق الجاري بواقع 16 في المئة على نحو أكبر منهما في الميزانية السابقة.

■ توقع تراجع النمو إلى 5.2 في المئة في عام 2013

وأضاف استقر مؤشر أسعار المستهلك في عام 2012. وقد ساعدت الزيادات الصغيرة في أسعار السلع العالمية، مقترنة بفائض العرض في سوق الإسكان، على الحد من الضغوط التضخمية في عام 2012. كما عززت الزيادات الكبيرة في لرواتب موظفي القطاع العام في عام 2011 والظروف المالية والنقدية التوسعية السيولة في السوق، مما أضاف إلى الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك. وأظهرت تكاليف الإيجار علامات ثابتة تنم عن الانتعاش في الأشهر الأخيرة، حيث قلت قدرتها على احتواء التضخم.

وانتعشت تكاليف الإيجار في ابريل ومايو 2012، وبحلول أغسطس ارتفعت عن مستواها في العام السابق، حيث أضافت نحو 0.5 نقطة مئوية إلى التضخم في عام 2012. واتجهت باقي مكونات مؤشر أسعار المستهلك إلى الهبوط في عام 2012، باستثناء الضيافة والترفيه والثقافة، مما كبح جماح التضخم.

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3.0 في المئة في السنتين القادمتين وأن يزيد كذلك إلى 4.0 في المئة سنوياً حتى 2015، ويتوقع أن ينمو بواقع 5 في المئة طوال بقية مدة التوقعات حتى 2017. كما أن الإيجارات السكنية من شانها أن تمثل عامل التأرجح الرئيسي في السنوات المقبلة.

كما أن زيادة نمو التعداد السكاني للمغتربين، الناجم عن المشروعات المرتبطة بكأس العالم 2022، وعوامل العرض الجانبي المتمثلة في نمو الدخل والائتمان من المتوقع أن تضيف ضغطا تصاعديا على تكاليف الإسكان. وقد تسيطر قوة الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الغذاء العالمية على التضخم الناجم عن زيادة أسعار الواردات، بينما يتعافى سوق الإسكان.

واعلنت قطر تحقيق فائض تجاري آخر أثناء 2012، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 17.0 في المئة لتبلغ 131.5 مليار دولار أمريكي، بينما زادت الواردات بمعدل أبطأ بواقع 14.3 في المئة. وقد نما الفائض التجاري 17.8 في المئة في عام 2012 بالإضافة إلى الزيادة المسجلة بواقع 62.2 في المئة في عام 2011. واستمر الغاز الطبيعي المسال في تحريك الصادرات، مما يمثل ما يربو عن 60 في المئة من إجمالي الصادرات.

كما زاد فائض الحساب الجاري بواقع 19.9 في المئة عن العام السابق ليصل إلى 61.3 مليار دولار أمريكي في 2012، يقوده في ذلك ارتفاع الفائض التجاري، مما يعوض العجز غير التجاري. وعلى نحو مماثل للفائض التجاري، فإنه من المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري ليصل إلى 57.1 مليار دولار أمريكي في عام 2013 مع ارتفاع الواردات والتدفقات الخارجة غير التجارية والتي تؤدي إلى انخفاض الفائض.

وواصلت قطر، متمتعة بالفائض الكبير المتحقق من صادرات النفط والغاز، الاستحواذ على الأصول الأجنبية. كما أن عودة العوائد عبر صفقات التعاون الأجنبي، عقب إنجاز التوسع في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، قد قاد التدفقات الخارجة الأجنبية. وقد بلغ «صافي» التدفقات الخارجة الأجنبية 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2012 نظرا إلى حدوث التدفق الخارج بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي، رغم أن قطر قد تسلمت 324.0 مليون دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي. وبقيت محفظة الاستثمارات سريعة التأثر، مما يعكس الضعف العام في الأسواق المالية.

وأوضح التقرير تتمتع قطر بأقل معدل للبطالة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بلغ إجمالي معدل البطالة 0.3 في المئة في عام 2012، مما يمثل نفس المعدل منذ ست سنوات مضت. وقد كانت البطالة بين المواطنين القطريين أعلى، وذلك مقارنة بالمغتربين، مما يُعزى في المقام الأول إلى ارتفاع مستوى البطالة بين المواطنات، حيث انخفضت البطالة بين النساء لتبلغ 2.8 في المئة في عام 2012 بعد أن بلغت 4.6 في المئة في عام 2011، في حين انخفض معدل البطالة من القوة العاملة للذكور 0.5 في المئة في عام 2011 إلى 0.1 في المئة عام 2012. كما أن الإصلاحات في قطاع التعليم وسياسة العمل، باعتبارها جزءً من رؤية قطر الوطنية 2030، من المتوقع أن تساعد في إصلاح مشكلات البطالة بين القطريين.

وقد انخفضت نسبة غير القطريين بواقع 93.9 في المئة من القوة العاملة في عام 2011 من 94.2 في المئة في عام 2010. ويبلغ قطاع البناء، الذي يعد أكبر مشغل للمغتربين، ما يقارب من نصف القوة العاملة غير القطرية. وبما أن العمل في قطاع البناء مرتبطا بمشروعات قائمة معينة، يبقى تكوين القوة العاملة لفترة زمنية محددة تنتهي إقامة العمال بإنجاز المشروعات.

## «دار الكوثر» تطرح شقق تمليك في بوابة السيليكون بدبي

طرحت شركة دار الكوثر العقارية إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار مشروع بوابة السيليكون في دبي، الواقع على شارع الشيخ محمد بن زايد مقابل جامعة الشيخ زايد بن نهيان. وقال نائب المدير العام في الشركة المهندس أيوب الصفار، إن «دار الكوثر» بدأت فعليا بطرح المشروع في السوق الكويتي، مشيرا إلى أنه مجمع كامل ويضم 836 شقة سكنية واسعة تشمل شققا مكونة من استوديو، وغرفة نوم واحدة، وغرفتين، وثلاثة غرف، صممت جميعها لتلائم أذواق عشاق البيئة الطبيعية المحيطة بالسيليكون جيت.

وأضاف الصفار أن المجمع يجمع ما بين المعمار الحديث للسكن العصري في ضواحي المدن، وبين الأسلوب العربي التقليدي، لافتا إلى أن المجمع تحيطه من كل جانب حدائق خضراء، ومساحات كبيرة تؤمن الحرية في المشي والحركة لجميع السكان، بالاضافة إلى أنها تتيح الفرصة بالاستمتاع بالهدوء والراحة.

أيوب الصفار

وتابع الصفار «أن جميع الشقق صممت لتضم شرفات واسعة مباشرة تطل على المناظر للحياة البرية، وصممت من الداخل بأحدث الوسائل التي تعبر عن الحداثة والطراز العصري في اسلوب السكن، وتشمل تقنية رقمية عالية، واضاءة صممت خصيصا لتتناسب مع الأجواء الداخلية للشقق، وأسقف عالية وشرفات كبيرة وواسعة».

وبين أن المشروع يتميز بعدة مميزات أهمها وجود 4 برك سباحة داخلية وخارجية وسباحة للاطفال، وناديين صحيين وصالة رياضة، ومنتجع صحي جاكوزي وسبا، ومحلات تجارية للتسويق، ومقهى كوفي شوب، ومنطقة العاب للاطفال، وحضانة مطلة على الحديقة، وخدمة تاجير السيارات، وغيرها من المميزات الكثيرة التي لا تتوافر في مجمعات مشابهة في دبي، وخدمات أخرى استثنائية يعلن عنها لاحقا. وذكر الصفار أن الأسعار في المشروع تبدأ من 37 ألف دينار للشقة الواحدة، في حين أن جميع العروض المقدمة شاملة موقف سيارة خاص بالشقة. واختتم الصفار تصريحه بضم عروض أخرى للشركة لتملك في الإمارات وذلك من خلال مشروعين في إمارة الشارقة وتبدأ أسعارهم من ستة عشر ألف دينار كويتي وتطرح تسهيلات مالية لبعض المشاريع هناك، مرحبا بزيارة عملاء وجمهور الشركة لمقرها بحولي للإطلاع على المزيد من تفاصيل مشاريع الإمارات العربية المتحدة.

## اليابان تقدم مليارى دولار لمشاريع موارد في إفريقيا

طوكيو – «رويترز»: أفادت وسائل إعلام امس أن اليابان ستقدم دعما ماليا قيمته مليارا دولار على مدى خمس سنوات لدعم مشاريع شركات يابانية لاستغلال الموارد الطبيعية في افريقيا. وقالت وكالتا الأنباء اليابانيتان كيودو وجيجي إن وزير التجارة الياباني توشيميتسو موتيجي أعلن عن الخطة خلال اجتماع وزاري افريقي ياباني عقد في طوكيو يوم السبت.

وقالت التقارير إن الدعم المالي سيقدم عن طريق مؤسسة النفط والغاز والمعادن الوطنية اليابانية التي تديرها الدولة.

ويشارك عدد من الشركات اليابانية في مشاريع للموارد الطبيعية بافريقيا من بينها مشروع للغاز الطبيعي المسال في موزامبيق تشارك به ميتسوي ومشروع لفحم الكوك في نفس البلد تعمل به نيبون ستيل وسوميتومو ميتال.

## سلطنة عمان تطرح شهادات إيداع بـ198 مليون ريال

مسقط – «كونا»: طرحت سلطنة عمان أمس شهادات ايداع بقيمة 198 مليون ريال عماني «الريال العماني يساوي 2.6 دولار. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة فيما بلغ أعلى معدل سعر مقبول 0.13 في المئة.

واوضحت أن مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثاني عشر من شهر يونيو المقبل.

واوضحت النشرة بأن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الخامس عشر من شهر مايو الجاري وحتى الحادي والعشرين منه هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

# الاتحاد الأوروبي يتهم شركتين صينيتين بمخالفات تجارية

«رويترز»: اتهم أكبر مسؤول تجاري أوروبي شركتي صناعة معدات الاتصال الصينيتين هواوي وزد.تي.إي بمخالفة لوائح منع الإغراق والدعم وذلك في أول إعلان رسمي في هذا الشأن.

وقال كارل دي جوشت المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي إنه مستعد لإطلاق تحقيق رسمي في السلوك غير التنافسي للشركتين الصينيتين من أجل حماية قطاع «استراتيجي» للاقتصاد الأوروبي.

وأبلغ دي جوشت رويترز في مقابلة حصرية قبل محادثات مع الشركات الأمريكية في إطار استعداداته للتفاوض على اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة «تقوم هواوي وزد.تي.إي بإغراق السوق الأوروبية بمنتجاتهما». ومن المتوقع أن تبدأ محادثات اتفاق التجارة في يوليو. ومن شأن التحقيق في سياسة المبيعات لشركتي معدات الاتصالات الصينيتين أن يفتح جبهة جديدة في نزاع تجاري بمليارات اليورو مع شريك مهم. والاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للصين التي تعد بدورها ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد بعد الولايات المتحدة. وبلغ إجمالي صادرات السلع الصينية إلى دول الاتحاد السبع والعشرين 290 مليار يورو «372 مليار دولار» العام الماضي بينما بلغت صادرات الاتحاد إلى الصين 144 مليار يورو.

وقال دي جوشت إن توافر رأس المال الرخيص للشركتين الصينيتين «يشوه المنافسة وهذا هو لب القضية». وهواوي وزد.تي.إي هما ثاني وخامس أكبر مصنع لمعدات الاتصالات في العالم. ونفت هواوي أن تكون قد انتهكت أي قواعد.

وقالت الشركة في بيان بالبريد الإلكتروني لرويترز «في أوروبا وفي كل الأسواق تعمل هواوي دائما بنزاهة ونفوز بالمشاريع وبثقة عملائنا بفضل تقنياتنا المبتكرة وخدماتنا عالية الجودة لا عن طريق التسعير أو الدعم».

# قطر تشتري 40 في المئة من «بورتا نويفا» في ميلانو

اعلن صندوق الاستثمار القطري الجمعة عن شراء 40 في المئة من اسهم مشروع عقاري كبير تبلغ قيمته الاستثمارية ملياري يورو في ميلانو العاصمة الاقتصادية لايطاليا.

ومشروع «بورتا نويفا» يعتبر «احد اشهر مشاريع اعادة التاهيل العقاري في اوروبا» ويضم مكاتب ومحلات تجارية ومساكن فاخرة على مساحة اجمالية تبلغ 290 الف متر مربع، بحسب ما جاء في بيان مشترك لشركة قطر القابضة ومجموعة هينيس العقارية.

ويشمل المشروع ثلاثة احياء تقع في وسط المدينة على بعد كيلومتر واحد من قبة ميلانو الشهيرة الكنيسة الاثرية المهمة بقلب المدينة.

وتم انجاز قسم كبير من المشروع على غرار ناطحة سحاب من تصميم المهندس العقاري الارجنتيني سيزر بيلي وتؤوي الناطحة المقر المركزي لاكبر بنوك ايطاليا يوني كريدي.

كما سيضم المشروع 160 الف متر مربع من مسارات الدراجين ومناطق مخصصة للمترجلين ومساحات خضراء اضافة الى حديقة مساحتها 90 الف متر مربع.

والجهة الثانية التي تدير المشروع هي شركة هينيس ايطاليا المتفرعة عن مجموعة هينيس العقارية التي تاسست في تكساس بالولايات المتحدة.

وقال جيف هينيس رئيس مجموعة هينيس «بورتا نويفا يمثل احد اهم مشاريع التطوير العقاري لمجموعتنا ومستثمرينا».

### دشنت حملة ترويجية في المنطقة للتعريف بالمعالم المهمة

# ماليزيا تستهدف السياح الكويتيين والعرب خلال الموسم المقبل

ارتفاع أسهم السياحة في ماليزيا

أطلقت وزارة السياحة الماليزية برامج سياحية عدة خاصة بالكويت والمنطقة العربية بهدف استقطاب المزيد من السياح العرب خلال الموسم المقبل.

ودشنت الوزارة حملة ضخمة تستمر حتى نهاية العام الحالي تحت شعار «زوروا ماليزيا 2014». وأطلقت الوزارة وللمرة الأولى برنامجا ترويجيا عبر تطبيق «الآي باد» باللغتين العربية والانكليزية، اذ تستهدف ماليزيا استقطاب 36 مليون سائح وما يعادل 168 مليار رنجيت ماليزي «العملة المحلية الماليزية» دخل السياحة في العام 2020.

وسيسمح هذا التطبيق المعلوماتي التفاعلي للمسافرين ورجال الأعمال العثور على المعلومات عن الوجهات السياحية في ماليزيا وحجز الرحلات والفنادق، والحصول على أفضل عروض السفر من المنطقة العربية الى ماليزيا.

وبدأت ماليزيا جولة ترويجية بدأتها بدبي ثم مسقط ثم حاليا في الكويت، وذلك على رأس وفد كبير يرأسه نائب المدير العام للتخطيط داتو حاج عزيزان نورالدين، وذلك في محاولة لتوسيع رقعة الحملة الترويجية للعام المقبل.

وقال نورالدين خلال مؤتمر صحافي «ستسعى السياحة الماليزية جاهدة لاستقطاب المزيد من السياح من الشرق الأوسط الى ماليزيا التي أصبحت الوجهة السياحية المفضلة للسياح المسلمين، فانا واثق اننا سنكون قادرين على تحقيق أهدفنا». وقال «تعتبر أسواق سلطنة عمان ضمن المحطات الرئيسية للترويج السياحي لماليزيا وخصوصاً بعد تدشين الخطوط العمانية رحلاتها إلى كوالالمبور المنصة الأهم سياحيا في العالم بالنسبة لنا، اذ حققنا العديد من الانجازات، ونحن نهدف لزيادة عدد السياح من منطقة الشرق الأوسط، عبر استخدام سوق سلطنة عمان».

وأوضح نورالدين انه وفي استطلاع صدر في يناير من هذا العام قامت به «Crescentrating» وهي شركة استشارية متخصصة في سياحة المسلمين ومقرها سنغافورة، حصلت ماليزيا على درجة 8.3، من بين 50 دولة شملها المسح، كما حصدت على جائزة «أفضل حملة دعاية واعلان عالمية للسياحة» خلال حفل توزيع الجوائز الرابع لـ «قادة رجال الأعمال في الشرق عام 2012»، وفي 8 ابريل في أبوظبي، اذ تم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، و«ليدرز انترناشيونال».

ويشارك الوفد الماليزي مسؤولين من سكرتارية برنامج «زوروا ماليزيا عام 2014»، واثنين من الشخصيات البارزة في قطاع السياحة بماليزيا – رئيس الجمعية الماليزية للفنادق داتوك حاجي مود الياس زين العابدين ورئيس الجمعية الماليزية للرحلات ووكلاء السفريات داتو محمد خالد هارون. وأوضح نورالدين أن عدد السياح القادمين الى ماليزيا خلال عام 2012، بلغ 370.535 بزيادة 3.2 في المئة، مقارنة بـ 358.994 في 2011. وفي الفترة نفسها سجل السياح الوافدون من سلطنة عمان والكويت نموا بمعدل 14 في المئة و0.9 في المئة على التوالي.

وقال «تتزايد حركة الطيران باتجاه ماليزيا، حيث تقدم رحلات طيران الإمارات وطيران الاتحاد بين الامارات العربية المتحدة وماليزيا، 32 رحلة جوية و11.169 مقعد اسبوعي. أما عن الرحلات الآتية من سلطنة عمان والكويت، فقدم الطيران العماني «7 رحلات و1.540 اسبوعيا» وطيران الكويت «3 رحلات و816 مقعدا»».

من جانبه، قال مدير مكتب طيران بودي منذر ناجيا خلال كلمته «أرحب بكل البعثة الماليزية في الكويت من أجل الترويج للسياحة هنا، واذ تقدم مجموعة بودي للطيران تنوعا في العروض لمدة 4 أيام في ماليزيا، كما قامت في السابق بالترويج لها ولاقت نجاحا كبيرا في السوق الكويتي».

واشار ناجيا الى أن هناك تعاونا مشتركا في الجهات الماليزية للترويج للسياحة هناك هذا الصيف، وسنبدأ ببرنامج كبير أهمه برنامج للسياحة العائلية في ماليزيا.